



**Tikrit Journal of Administrative
And Economics Sciences**
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



**Measuring the Managerial Ability of Banks and Their Impact on
Lending Behavior across a Finite Size: Analytical research for a
sample of banks listed in the Iraq Stock Exchange**

Researcher: Zahra Nizar Abdel Wahab
Collage of Administration and Economics
Karbala University

Zahraa.nizar@s.uokerbala.edu.iq

Assist. Prof. Dr. Ali Ahmed Fares
Collage of Administration and Economics
Karbala University

ali.ahmed@uokerbala.edu.iq

Abstract

The research aims to identify and clarify the relationship of the total impact (direct and indirect) between the managerial ability of the research sample banks (the independent variable) and the Lending Behavior (the dependent variable) through the size determinant (the mediator variable), so the annual reports of a sample of Iraqi banks listed in the Iraqi market were relied on. For the securities amounting to (8 banks) (Bank of Baghdad, Iraqi Investment Bank, Middle East Bank, National Bank of Iraq, Khaleej Commercial Bank, Mosul Bank for Development and Investment, North Bank for Finance and Investment, Al-Mansour Investment Bank) out of the total of (25) listed banks For the period (2006-2020). To answer the most important questions contained in the research problem (Does the managerial ability of the research sample banks affect the Behavior of Lending through a specific Size?). The research variables were measured and analyzed using a number of ratios and financial methods (Data Envelope Analysis (DEA), Herfindahl-Hirschman, natural logarithm of total assets). The hypotheses of the study were tested using the statistical program (SmartPLS.v.3). The research reached a set of conclusions, the most important of which is (There is an effect of the managerial ability of the research sample banks in the Lending Behavior through a specific Size). This research concluded with a number of recommendations, the most important of which is (The necessity of attention the research sample banks raise the levels of their managerial ability because of their positive effects on directing Lending Behavior through a specific Size).

Keywords: Managerial Ability, Growth, Data Envelope Analysis (DEA), Lending Behaviour.

قياس القدرة الإدارية للمصارف وتأثيرها في سلوك الإقراض عبر محدد الحجم
بحث تحليلي لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

أ.م.د. علي أحمد فارس
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة كربلاء

الباحثة: زهراء نزار عبد الوهاب
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة كربلاء

المستخلص

يهدف البحث إلى تحديد وبيان علاقة الأثر الكلي (المباشر وغير المباشر) بين القدرة الإدارية للمصارف عينة البحث (المتغير المستقل) وسلوك الإقراض (المتغير التابع) عبر محدد الحجم (المتغير الوسيط)، فتم الاعتماد على التقارير السنوية لعينة من المصارف العراقية المدرجة

في سوق العراق للأوراق المالية البالغة (8 مصارف) (مصرف بغداد، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الشرق الأوسط، المصرف الأهلي العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مصرف الشمال للتمويل والاستثمار، مصرف المنصور للاستثمار) من إجمالي المصارف المدرجة والبالغ (25 مصرفاً) للمدة (2006-2020) للإجابة على أبرز الأسئلة الواردة في مشكلة البحث (هل تؤثر القدرة الإدارية للمصارف عينة البحث في توجيه سلوك الإقراض عبر محدد الحجم؟). وتم قياس وتحليل متغيرات البحث باستخدام عددٍ من النسب والأساليب المالية (أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA) (Data Envelope Analysis)، أسلوب تحليل هيرشمان_هيرفندال (HHI) (Herfindahl-Hirschman)، اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الموجودات). وتم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام البرنامج الإحصائي (SmartPLS.v.3). وقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها (إن هناك تأثير للقدرة الإدارية للمصارف عينة البحث في سلوك الإقراض عبر محدد الحجم)، هذا واختتم البحث بعددٍ من التوصيات أهمها (ضرورة اهتمام المصارف عينة البحث برفع مستويات القدرة الإدارية الخاصة بها لما لها من آثار إيجابية على توجيه سلوك الإقراض عبر محدد الحجم).

الكلمات المفتاحية: القدرة الإدارية، النمو، تحليل مغلف البيانات (DEA)، سلوك الإقراض.

المقدمة

تعد القدرة الإدارية من وجهة النظر العامة أحد المصطلحات الأكثر تداولاً اليوم في الأدب المصرفي، لتأثيرها الواضح على قرارات التمويل والتشغيل اليومية كافة، أما وجهة النظر الخاصة فتشهد فاعليتها في الموائمة بين تدنية التكاليف التنافسية وتعظيم إيرادات الأنشطة بالذات في الوقت الراهن المتسم بالمنافسة الشديدة والتعقيد وعدم اليقين إضافة إلى ندرة الموارد. وفقاً لذلك فإن القدرة الإدارية تعد موجهاً أساسياً لسلوك الإقراض بين المصارف المختلفة كونها العنصر الفعال والعامل الأساسي في رسم اتجاه السوق الكمي والنوعي الداعم للتنوع الخاص بعملية منح القروض للقطاعات الاقتصادية المختلفة، في ظل وجود عددٍ من الخصائص والمتغيرات ذات الأهمية الكبرى بين المصارف المختلفة كالحجم. استناداً لما سبق فإن مواضيع القدرة الإدارية للمصارف وسلوك الإقراض والحجم يستحقون البحث لأهميتهم في إنعاش النشاط الاقتصادي وفعاليتهم في مواجهة الأزمات المالية، الأمر الذي يتطلب قياس وتقييم القدرة الإدارية وسلوك الإقراض والحجم باستخدام عددٍ من النسب والأساليب والبرامج المالية والإحصائية واختبار علاقة التأثير الكلي (المباشر وغير المباشر) بين المتغيرات الثلاث في عينة مختارة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2006-2020). وعليه تناول البحث عدداً من المباحث النظرية والتطبيقية كما يأتي:

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً. مشكلة البحث: يعبر عن مشكلة البحث بانخفاض أو انعدام التنوع في توجيه سلوك الإقراض نتيجة انخفاض مستويات القدرة الإدارية للمصارف عبر محدد الحجم كأحد الخصائص الهامة والمتفاوتة بين المصارف المختلفة، لذا سيتم وصف مشكلة البحث بعددٍ من الأسئلة كما يأتي:

1. هل تمتلك إدارة المصارف عينة البحث مستويات تامة من القدرة اللازمة لتحقيق الفاعلية والكفاءة؟
2. هل تمتلك المصارف عينة البحث سلوك الإقراض الموجه نحو التنوع في منح القروض؟
3. هل تؤثر القدرة الإدارية للمصارف عينة البحث في سلوك الإقراض ضمن محدد الحجم؟

ثانياً. أهداف البحث: تم صياغة أهداف البحث الحالي على النحو الآتي:

1. قياس وتحليل القدرة الإدارية للمصارف عينة البحث.
2. قياس وتحليل سلوك الإقراض للمصارف عينة البحث.
3. قياس وتحليل الحجم للمصارف عينة البحث.
4. قياس تأثير القدرة الإدارية للمصارف عينة البحث في سلوك الإقراض عبر متغير الحجم.
5. تقديم عدداً من المقترحات والتوصيات اللازمة لإصلاح وتطوير الوحدات الإدارية في المصارف عينة البحث لضمان تحقيق المستويات التامة للقدرة الإدارية الفاعلة في خفض قيم المدخلات عند مستوى معين من المخرجات، أو تعظيم قيم المخرجات عند نفس المستوى من المدخلات بين المصارف عينة البحث عبر محدد الحجم.

ثالثاً. أهمية البحث: تتجلى أهمية البحث من الناحية الأكاديمية عن طريق عرض المفاهيم الهامة المرتبطة بصورة مباشرة بمدى صلاحية القدرة الإدارية للمصارف عينة البحث على تنويع القروض الممنوحة الى القطاعات المختلفة في ظل تفاوت الحجم بين المصارف المختلفة. أما أهميته الميدانية فتظهر في تقديم الأسس العلمية لتستند عليها المصارف للوصول إلى زيادة إدراك الوحدات الإدارية لمفهوم القدرة الإدارية ودورها الهام في تحفيز وتنويع عملية الإقراض وإدارته بفاعلية لتعظيم وتنمية الإيرادات المستقبلية تعويضاً عن القيمة الحالية للأموال في ظل حجم المصرف بين المصارف ودوره الهام بصفته أحد الخصائص الرئيسية المرتبطة بالمصرف.

رابعاً. فرضيات البحث: تم تمثيل فرضيات البحث كما يأتي:

1. تمتلك إدارات المصارف عينة البحث مستويات تامة للقدرة الإدارية اللازمة لتحقيق الفاعلية والكفاءة.
2. لدى المصارف عينة البحث سلوك الإقراض الموجه نحو التنويع في منح القروض.
3. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للقدرة الإدارية للمصارف عينة البحث في سلوك الإقراض عبر محدد الحجم.

خامساً. مجتمع وعينة البحث: شمل مجتمع الدراسة كافة المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (السوق النظامي)، بعدد إجمالي بلغ (25) مصرفاً، أما عينة الدراسة فكانت عبارة عن ثمانية مصارف فقط (مصرف بغداد، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الشرق الأوسط، المصرف الأهلي العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مصرف الشمال للتمويل والاستثمار، مصرف المنصور للاستثمار) للمدة (2006-2020).

سادساً: أساليب وبرامج ونسب قياس متغيرات البحث: تم استخدام عدداً من النسب والبرامج والأساليب المالية لقياس وتقييم كلاً من القدرة الإدارية وسلوك الإقراض والحجم على التوالي كالآتي:

1. أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA) (Data Envelope Analysis) (DEA)
2. أسلوب تحليل هيرشمان_هيرفندال (HHI) (Herfindahl-Hirschman).
3. اللوغاريتمي الطبيعي لإجمالي الموجودات.
4. برنامج (SmartPLS.v.3).

المبحث الثاني: الجانب النظري

أ. القدرة الإدارية

أولاً. مفهوم القدرة الإدارية: يتم تحديد وتنفيذ كافة أنشطة ووظائف عمل المصرف اعتماداً على صلاحيات وخبرة ومعرفة وإدراك وحداته الإدارية، مما دفع إلى ضرورة وضع مفهوم حديث ذي إحاطة شاملة بمفردات القدرة الإدارية (Phan, 2021: 193). والقدرة الإدارية من وجهة نظر (Cingolany, 2013: 28) تعد الصفة المتجذرة في المصارف الحديثة، ذات الأنظمة والقوانين المحترفة والموضوعية اللازمة للتنفيذ غير الشخصي للسياسات والخطط المتبعة، المتطلبة كلاً من المديرين الماليين والموظفين المهرة ومن ذوي القدرات والخبرات والكفاءات المطلوبة. وبمفهوم أكثر حداثة عرّف عنها كلاً من (Puchr & Martinos, 2018: 11) على أنها طريقة تفاعل مزيجاً من الإدارة والموارد البشرية والهيكل التنظيمي والأنظمة والقوانين والأدوات داخل وخارج المصرف لأداء الأنشطة المختلفة وإمكانية تخطي العقبات وحل المشكلات والعمل على تحديد الأهداف وتنفيذها.

ثانياً. أهمية القدرة الإدارية: تجلت أهمية القدرة الإدارية ضمن عدداً من النقاط الآتية:

1. إمكانية تحديد الأولويات، وكذلك رصد وحل المشاكل والحد منها وتجنب تكرارها من خلال التخطيط طويل الأجل وتنفيذ ومراقبة السياسات اللازمة لإنتاج الخدمات بكفاءة وفاعلية (Pritchett, et al., 2013: 1).
 2. إمكانية استغلال الموارد المتاحة، الاستغلال الأمثل وربطها بالإجراءات اللازمة لتنفيذ الخطط المرسومة بالفعل، لكونها عنصراً مهماً من عناصر ربحية وديمومة المصارف (Howlett, 2019: 125).
 3. ضمان الأمان والخصوصية في المعاملات، فضلاً عن التنفيذ الدقيق لأعداد كبيرة جداً من المعاملات، وتقديم الخدمات بالطرق الملائمة والفعالة (Osterweil, et al., 2007: 124).
- ثالثاً. بناء وتطوير القدرة الإدارية: إن بناء القدرة الإدارية يتطلب من المصارف الرؤية العميقة والطويلة الأجل اللازمة للوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها، لذلك كان لا بد لتلك المصارف من خلق بيئة إدارية مبتكرة تساعد على الاستجابة للتطورات في بيئة العمل المصرفي من خلال كلاً مما يأتي (Helfat, et al., 2007: 9)، (Yossef & Rakha, 2017: 113):
1. التدريب: يعدّ التدريب جزءاً هاماً في بناء وتطوير القدرة الإدارية، فالمصارف المملوكة أفراد على مستوى عالي من التدريب تكون أكثر فاعلية ونشاطاً، إذ يجب فهم وإدماج كل من المكونات الفردية والتنظيمية والإدارية بجدول تدريبي واحد متكامل ومتناغم، وتعزيز قاعدة العمل الميداني بحيث يمكن للموظفين والعملاء والموردين فهم وبناء الروابط بين تلك المكونات الثلاثة (Thomas, 2006: 3).
 2. الابتكار: يعد الابتكار عنصراً هاماً وحاسماً في بناء وتطوير القدرة الإدارية، فمثلاً إن سياسة ابتكار الحلول للمشاكل واتخاذ القرارات المتعلقة بإتمام الأنشطة اليومية، كفيلة للوصول بشكل مباشر أو غير مباشر إلى مستويات القدرة الإدارية التامة والداعمة للابتكار المضطلة بتحقيق النمو والازدهار والربحية والديمومة للمصرف (Cirera & F. Maloney, 2017: 91).
 3. الإبداع: إن تواجد روح الإبداع داخل المصرف يعد عنصراً هاماً وحاسماً في بناء وتطوير القدرة الإدارية، إذ يعتمد توليد الأفكار الخاصة بإنتاج خدمات ودخول أسواق جديدة أو فتح فروع جديدة، بالدرجة الأولى على قدرة المديرين المبدعين وإمكانيتهم بالشعور بالأسواق

الأكثر نشاطاً، لضمان الاستيلاء على الفرص المتاحة بكفاءة وفاعلية وبأقل التكاليف (Helfat & Martin, 2015: 1395).

4. **التعلم من الخبرات السابقة:** يمثل التعلم من الخبرات السابقة عنصراً هاماً وحاسماً في بناء وتطوير القدرة الإدارية، فإن الإدارة الذكية عتدت بناء وتطوير رأس المال البشري من متطلبات الدعم الفني المتمثل بتعزيز واستقطاب الخبراء والمستشارين والتعليم والندوات والزيارات والبحوث التدريسية اللازمة لتخطيط الاستثمار وتقييم الاحتياجات وإعدادها وتصميمها وتنفيذها ضمن خطط العمل المشتركة (Pucher & Martinos, 2018: 28).

5. **المنافسة:** تمثل البيئة التنافسية عنصراً هاماً وحاسماً في بناء وتطوير القدرة الإدارية، ففي حال تباين القدرة الإدارية بين المصارف فإن المنافسة ستزداد، مما يجعل من الصعب على المصارف البقاء والازدهار دون بلوغ المستويات التامة للقدرة الإدارية (Yossef & Rakha, 2017: 120).
رابعا. آليات ومعايير دعم وتقييم جودة القدرة الإدارية: يعد السعي وراء إنشاء آليات لدعم القدرة الإدارية أمراً هاماً، إلا أن الأهم من ذلك هو تقييم استعداد ومواضبة المصرف لمتابعة هذه الآليات وإجراء الفحص الدوري والفوري لها، والتأكد من أنها على استعداد لدعم التحول نحو ثقافة تسعى باستمرار لمواجهة الضغوط المتعددة في بيئات عدم اليقين، فبالرغم من أن هذه الآليات قد تكون كبيرة وعدة إلا أنها ليست مستعصية، إذ أن المصارف ذات المستويات التامة للقدرة الإدارية يمكنها أن تلبى احتياجات العملاء بحماس واحتراف وتفانٍ مطلق وثابت، من خلال روح المشورة للمهنيين المتفانين فيما يتعلق بفرص العمل والتوظيف بشكل أفضل من هذه الآليات ما يأتي (Osterweil, et al., 2007: 124):

1. مراقبة السياق المجتمعي لضمان مراقبة القدرة الإدارية بشكل مستمر ودوري.
2. تتبع التكنولوجيا الحديثة لتلبية أعباء العمل المتوقعة والحالية والمستقبلية.
3. وضع أهداف كمية قابلة للقياس بدقة وتحقيقها في الوقت المحدد ضمن الميزانية المخصصة لها، فضلا عن وضع أدوات فعالة لقياسها ومطابقتها بما تم تحقيقه، وإيجاد مقدار الفجوة إن وجدت للمساعدة في تشخيص الحوادث وإمكانية حلها.
4. الحفاظ على العلاقات الوثيقة والودية والمستمرة مع جميع مجتمعات تعامل المصرف، لضمان توفر موارد ومعدات كافية دائماً لإكمال الوظائف والأنشطة.
5. التغيير والتطور المستمر وتحويل العمليات داخل المصرف وتقدير العدد الأكثر كفاءة لأعضاء فريق العمل، وتحديد الساعات المطلوبة لإنجاز الأهداف، والإطار الزمني المناسب للبدء بتعيين موظفين جدد.

خامساً. مؤشر قياس القدرة الإدارية: اتخذ أسلوب تحليل معلف البيانات (Data Envelope Analysis) (DEA) كمؤشر لقياس وتقييم القدرة الإدارية بين المصارف إذ عرفه (Cakar, et al., 2021: 1752) على أنه أسلوب تحليل تستخدم المصارف لتقييم القدرة الإدارية وقياس التغييرات الطارئة عليها، لتتحدد نسبته المعيارية بين (0-1)، فتمثل القيمة (1) مستويات القدرة الإدارية التامة المكونة بذلك حدوداً فعالة مغلفة للمستويات الدنيا لقدرة المصارف الأخرى ذات القيمة (0) لتكون كنقطة مرجعية معيارية لتلك المصارف ويحسب كما في المعادلة الآتية:

$$\frac{\sum_{i=1}^s u_i y_{ik}}{\sum_{j=1}^m v_j x_{jk}} \quad k = 1 \dots n \dots (2 - 1)$$

إذ إن (Demerjian, et al., 2012: 1232):

s تمثل المخرجات بينما ال m تمثل المدخلات ل n من المصارف، فضلا عن تعيين وزن لكل مخرج ومدخلٍ مشارًا لها ب (u، v)، أما كميات المخرجات والمدخلات فيشار لها بواسطة γ ، χ على التوالي.

ب. سلوك الإقراض:

أولاً. مفهوم الإقراض: يعد الإقراض مصدرًا رئيسيًا للتمويل الخارجي للقطاع الحقيقي في جميع أنحاء العالم، لما له من مساهمة في نمو القطاع الحقيقي، من خلال تكوين رأس المال العامل من قبل الشركات، وتعزيز الاستهلاك من السلع والخدمات من قبل الأسر (Ashraf & Shen, 2019: 2). مما دعا إلى ضرورة توضيح مفهوم الإقراض، فجاءت (Kaaya, 2013: 55) لتعرفه على أنه عملية يُسمح بموجبها حيازة الخدمات دون الدفع الفوري لها بناءً على اتفاق تعاقدى للدفع لاحقًا. كما يعرف على أنه ثقة المصرف تجاه شخصٍ ما سواء كان طبيعيًا أو معنويًا، ليمنحه مبلغًا من المال يتم استخدامه في غرضٍ محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائدًا ماديًا متفق عليه وبضماناتٍ تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد (Simpson, 2014: 34).

ثانيًا. أهمية الإقراض: يحول الإقراض دون تراكم الأموال بشكلٍ معطلٍ أو مجمدٍ مما جعل هناك أهمية كبرى تنسب إليه بصفته ضرورةً جوهريةً للاقتصاد كما يأتي (حمود، 2019: 7):

❖ تمويل الأنشطة والمشاريع الاقتصادية المختلفة من خلال توزيع الموارد المالية.

❖ رفع مستوى الإنتاجية وتوفير فرص العمل.

❖ رفع معدل الاستهلاك من خلال توفير التمويل اللازم لشراء السلع والخدمات.

❖ رفع مستويات النمو والاستقرار الاقتصادي.

ثالثًا. الأنواع الرئيسية لتوجيه سلوك الإقراض: يعمل سلوك الإقراض على زيادة مرونة المصارف في مواجهة الصدمات المتعرضة لها، من خلال التنوع في القروض الممنوحة لعددٍ من القطاعات الاقتصادية المختلفة، إذ إنه يقلل من الارتباط بين كلاً من مخاطرة وتدفق الأرباح المختلفة (Gelman, et al., 2021: 2). لذا سيتم التطرق إلى الأنواع الرئيسية لتلك القروض كالآتي (Koch & Macdonald, 2015: 507):

1. القروض العقارية.

2. القروض التجارية، الصناعية والزراعية.

3. قروض الأفراد.

4. قروض الأعمال.

5. القروض الخدمية.

رابعاً. التحديات المرافقة لتطبيق المعايير الدولية المفروضة على المصارف مقابل التدابير الخاصة للتقليل من حدتها: تعدّ مخاطر عدم السداد من أكبر العوامل المؤثرة على السلامة المصرفية وسلامة النظام المالي ككل، وبما إن منح القروض يعد العمل الرئيسي للمصارف فيجب عليها حمايته من المخاطر، قامت المصارف بتبني معيارًا دوليًا صارمًا للحد من مخاطر عدم السداد لضمان توافر مصادر بديلة للسداد، فجعل هناك تحديًا كبيرًا أمام المصارف في تغيير سياساتها

- وأهدافها للموائمة مع متطلبات المعايير الدولية وتجنب تأثيرها السلبي، ووضع تدابير خاصة بها للحد من أثارها السلبية كما يأتي (Central bank of Kenya, 2021: 13):
1. التأثير السلبي على كفاية رأس المال، مما تطلب من المصارف ضخ رأس مال إضافي لاستيعاب الزيادة المتوقعة في خسائر القروض.
 2. تقدير التراكمات المستقبلية للاقتصاد الكلي يمثل تحدياً كبيراً في البيئات الحالية، مما دفع المصارف إلى تطوير نماذج تصنيف داخلية لتقييم مخاطر الإقراض في جميع القطاعات.
 3. يعد إمكانية دمج عوامل الاقتصاد الكلي الموثوقة أمراً صعباً في ظل اقتصاد غير مؤكد، مما جعل هناك ضرورة لتعيين المستشارين والخبراء للتحقق من صحة الافتراضات والتأكد من موثوقيتها.
 4. الآثار السلبية المترتبة على تكلفة التكنولوجيا ذات الصلة، واستقطاب الخبراء والاستشاريين، ومصاريف تدريب وتطوير الموظفين مما دفع المصارف إلى أتمتة النماذج والأنشطة لتقليل الخسائر.
 5. الحد الأدنى في نمو منح القروض، بسبب التصنيفات والمعايير الدقيقة للمخاطر من قبل الوكالات العالمية للتصنيف مما أثر بدوره على الربحية، ودفع المصارف إلى التركيز أكثر على منح القروض المضمونة وتكثيف الجهود لاستردادها.
- خامساً. مؤشر قياس سلوك الإقراض:** اتخذ أسلوب هيرشمان-هيرفندال (Herfindahl-Hirschman) (HHI) كمؤشراً لقياس تنوع وتركيز القروض الممنوحة، ويعرف على أنه مجموع مربعات التعرضات النسبية للمصارف في الصناعة أو القطاعات الاقتصادية المحددة المعبر عنها بأرقام حقيقية أو كسور عشرية، وتتراوح قيمته بين (0-10000) نقطة، فتزداد درجة التركيز، وينعدم التنوع بزيادة عدد النقاط عن الصفر ويحسب كما في المعادلات الآتية:

$$(HHI)_{bt} = \sum_{i=1}^n r_{bti}^2 \dots\dots (2 - 2)$$

$$r_{bti} = \frac{r_i^{bt}}{\sum_{j=1}^n r_j^{bt}} \dots\dots (2 - 3)$$

إذ إن (Tabak, et al., 2010: 6):

$(HHI)_{bt}$ = مجموع مربعات التعرضات النسبية للمصرف (b) في الزمن (t).

r_i^{bt} = إجمالي القروض التي منحها المصرف (b)، في الزمن (t)، للقطاع (i).

$\sum_{j=1}^n r_j^{bt}$ = إجمالي القروض التي منحها المصرف (b)، في الزمن (t)، إلى جميع القطاعات (j).

ج. الحجم: إن المصارف الكبيرة ذات الحجم الأكبر تتمتع بميزة وجود عددًا كبيراً من المقترضين والعملاء ووفورات الحجم والتنوع، لأن المزيد من رأس المال السهمي يؤدي إلى التقليل من الحاجة إلى التمويل الخارجي، وانخفاض تكلفة رأس المال وتكاليف الإفلاس، هذا فضلاً عن انخفاض تكاليف الرافعة المالية والمخاطر المصاحبة لها لتأثيرها السلبي على الربحية الإجمالية وقدراته وأدائه (Batten & Vo, 2019: 1418).

كما أفادَ (Sakawa, et al., 2020: 2) إن تقييم المصارف الكبيرة الحجم يرتبط بشكلٍ إيجابي بحجم موجوداتها، كما يؤثر هيكل حجم المصرف على الاقتصاد الحقيقي من خلال تأثيره على

- معنويات الأفراد والشركات، ويؤثر بدوره على سياسات إنفاقهم واستهلاكهم، مما جعل هناك مزايا وعيوب بين كل من المصارف الكبيرة والصغيرة في عدد من النواحي كما يأتي (Hughes & Mester, 2013: 561)، (Berger, et al., 2020: 155):
1. **التنوع الأفضل:** تعد المصارف الكبيرة أكثر تنوعاً من المصارف الصغيرة، مما رافق ذلك بعض العيوب بالمقارنة بين الحجمين:
 - أ. يزيد التنوع من مخاطر الإقراض في المصارف الكبيرة مقارنةً بالمصارف الصغيرة، لأنه قد ينطوي على مزيداً من الاستثمار في الموجودات ذات المخاطر العالية.
 - ب. تتعرض المصارف الكبرى المشاركة في مجاميع أوسع من الأنشطة، إلى مشاكل الوكالة الإدارية مقارنةً بالمصارف الأصغر.
 - ج. يؤدي التنوع إلى زيادة المخاطر بالنسبة للمصارف الكبيرة، لأنها تميل للاحتفاظ برأس مال أقل، فتعوض أي تخفيضات في مخاطر الإقراض نتيجة التنوع، إلى زيادة في الرافعة المالية مما يعرضه لمخاطر أكبر.
 2. **المزيد من التنظيم والإشراف التحوطي:** تخضع المصارف الكبيرة إلى أنظمة رقابية مشددة وصارمة وأكثر تحوطاً مقارنةً بالمصارف الصغيرة أو المتوسطة الحجم.
 3. **زيادة الوصول إلى ضمانات الإنقاذ الحكومية الضمنية:** ينظر إلى المصارف الكبيرة على أنها أكثر احتمالاً لتلقي عمليات الإنقاذ الحكومية وعمليات الدعم، وإغاثة القروض المتعثرة مقارنةً بالمصارف الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- لذا تم وضع آلية لقياسه متمثلة بأخذ اللوغاريتمي الطبيعي لإجمالي الموجودات، فكلما كانت درجة القياس أكبر كانت أفضل، إذ تعتبر المصارف ذات الموجودات الإجمالية الأقل من (1 مليار دولار) مصارف صغيرة؛ وذات الموجودات الإجمالية تتراوح بين (1-3 مليار دولار) مصارف متوسطة الحجم، أما تلك المصارف التي لديها أكثر من (3 مليار دولار) في مجموع الموجودات فتصنف على أنها مصارف كبيرة الحجم ويحسب كما يأتي (Vo, et al., 2021: 3):

$$S_{it} = \ln(TA) \dots\dots (2 - 4)$$

إذ إن (S_{it}) = رمز يشير إلى مؤشر قياس حجم المصرف (i) للعام (t).

$\ln(TA)$ = اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الموجودات.

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

أ. التحليل المالي

أولاً؟ **التحليل المالي للقدرة الإدارية:** يشير جدول رقم (1) أدناه، إلى القيم السنوية والمعدل العام للمدخلات المتمثلة ب (القروض والتكاليف)، والمخرجات المتمثلة ب (الإيرادات). وقيم (DEA) للمصارف عينة البحث للمدة (2006-2020). إذ بلغ المعدل العام لقروضها (1,045,897) مليون دينار لإجمالي مدة البحث. كما لوحظ إن القروض ترتفع بمقدار (101,053) (مليون دينار)

سنوياً⁽¹⁾ متخطية بذلك معدلها العام. في حين بلغت أدنى وأعلى المبالغ للقروض (124,565)، (1,666,529) (مليون دينار) خلال عام (2008)، (2015) على التوالي. أما المعدل العام لتكاليفها فقد بلغ (165,377) (مليون دينار) لإجمالي مدة البحث. كما لوحظ إن التكاليف تتعرض إلى ارتفاع بمقدار (7,516) (مليون دينار) سنوياً⁽¹⁾. في حين بلغت أدنى وأعلى المبالغ للتكاليف (47,100)، (285,353) (مليون دينار) خلال عام (2006)، (2015) على التوالي. بينما بلغ المعدل العام لإيراداتها (266,963) (مليون دينار) لإجمالي مدة البحث. كما لوحظ أن الإيرادات تحقق ارتفاعاً بمقدار (3,755) (مليون دينار) سنوياً⁽¹⁾. في حين بلغت أدنى وأعلى المبالغ للإيرادات (73,745)، (541,541) (مليون دينار) خلال عام (2006)، (2013) على التوالي. وبالتالي بلغ المعدل العام لمؤشر (DEA) (0.2383) لإجمالي مدة البحث. كما لوحظ إن مؤشر (DEA) يعاني إنخفاضاً ملحوظاً بمقدار (-0.035) درجة سنوياً⁽¹⁾. في حين بلغت أدنى القيم لمؤشر (DEA) خلال عام (2019) بمقدار (0.064) درجة، وهي أصغر من (1) مما يدل على إن المصارف تعاني من مستويات قدرة إدارية منخفضة أو بالأحرى معدومة لذلك العام. وفي المقابل كانت أعلى درجة له خلال عام (2008) بمقدار (1) درجة، مشيرةً إلى أن المصارف قد حققت مستويات تامة للقدرة الإدارية خلال ذلك العام.

الجدول (1): يوضح قيم مدخلات ومخرجات ودرجات (DEA) للمصارف عينة البحث للمدة (2020-2006)

إجمالي المصارف عينة البحث للمدة (2020-2006) (الف دينار)				
% (DEA)	المدخلات			السنة
	المخرجات (الإيرادات)	(التكاليف)	(القروض)	
0.182	73,745,046	47,100,316	233,196,000	2006
0.617	163,935,851	75,945,925	152,945,732	2007
1.000	216,497,184	115,254,080	124,565,738	2008
0.333	197,299,881	117,321,075	340,930,240	2009
0.176	219,319,727	128,527,003	717,927,123	2010
0.168	300,403,379	161,894,966	1,030,553,407	2011
0.158	443,109,602	200,988,398	1,616,700,172	2012
0.188	541,541,702	249,520,345	1,659,874,962	2013
0.157	430,974,091	260,313,996	1,581,334,276	2014
0.128	370,151,296	285,353,321	1,666,529,679	2015
0.143	304,712,643	206,856,059	1,223,408,649	2016
0.118	232,479,700	196,373,125	1,134,461,903	2017
0.070	154,881,326	147,928,520	1,266,119,368	2018
0.064	152,651,757	141,845,614	1,369,233,876	2019
0.074	202,745,687	145,436,607	1,570,679,717	2020
0.2383	266,963,258	165,377,290	1,045,897,389	المعدل

المصدر إعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة البحث باستخدام برنامج (Excel2010)

(1) استخدمت معادلة الانحدار الخطي البسيط لتحديد مقدار الميل الحاصل في (التكاليف والقروض، الإيرادات، (DEA)) من خلال اعتبار (السنوات المتغير المستقل، قيم (التكاليف والقروض، الإيرادات، (DEA) المتغير التابع) $Y = \alpha + \beta X$.

وعليه نرفض الفرضية الأولى (تمتلك إدارات المصارف عينة البحث مستويات تامة للقدرة الإدارية اللازمة لتحقيق الفاعلية والكفاءة).

ونقبل فرضية (لا تمتلك إدارات المصارف عينة البحث مستويات تامة للقدرة الإدارية اللازمة لتحقيق الفاعلية والكفاءة) للمصارف العراقية عينة البحث للمدة (2006-2020)، ما عدا العامين (2007-2008) إذ اقتربت فيها مستويات القدرة الإدارية نحو الحدود التامة بدرجات تتراوح بين (0.6-1) درجة.

ثانياً. التحليل المالي لسلوك الإقراض: يشير جدول رقم (2) أدناه، إلى حجم التعرض النسبي للقروض الممنوحة من قبل المصارف عينة البحث لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية المختلفة، وقيم مؤشر (HHI) خلال سنوات البحث للمدة (2006-2020). إذ بلغ المعدل العام لمؤشر (HHI) (2882) لإجمالي مدة البحث ومن الملاحظ إنه أكبر من (1800) مما دل على وجود تركيز عالي يقابله تنوع منخفض أو معدوم للقروض خلال مدة البحث. في حين بلغت أعلى قيمة للمؤشر (4206) عام (2007) وهي أكبر من (1800) مشيرةً أيضاً إلى وجود تركيز تام يقابله تنوع معدوم للقروض، فقد يعود السبب في ذلك إلى تركيز المصارف خلال ذلك العام على قروض قطاع (الأفراد) بشكل كبير وبنسبة (61.84%) من إجمالي نسب قروضها الممنوحة للقطاعات الاقتصادية المتبقية والبالغة (38.16%). وفي المقابل بلغت أدنى درجة لذات المؤشر (2152) عام (2015)، لتشير مجدداً إلى وجود تركيزاً مرتفعاً نسبياً يقابله تنوعاً منخفضاً للقروض لأن قيمة المؤشر لا تزال أكبر من (1800) وقد يعود السبب في ذلك إلى تركيز المصارف على قروض قطاع (الأفراد) بشكل كبير وبنسبة تبلغ (25.81%) من إجمالي القروض الممنوحة للقطاعات المتبقية لذلك العام، بينما بلغت نسبة قروض القطاع التجاري (22.63%)، تليها نسبة قروض القطاع الخدمي (21.90%)، لتأتي بعدها نسبة قروض قطاع الأعمال (21.51%). في حين كانت نسب القطاعات الاقتصادية الأخرى طفيفة ومتفاوتة نسبياً من إجمالي نسب القروض للمدة (2006-2020).

الجدول (2): حجم التعرض النسبي وقيم مؤشر (HHI) للمصارف عينة البحث

للمدة (2006-2020)%

HHI	حجم التعرض النسبي للقطاعات الاقتصادية r % (المصارف عينة البحث)							السنة
	أعمال	أفراد	خدمي	تجاري	زراعي	صناعي	تشبيد وبناء	
3369	2.24	45.45	2.06	9.29	0.28	34.12	6.55	2006
4206	7.41	61.84	4.04	15.71	0.23	3.75	7.01	2007
3573	9.92	55.49	5.40	17.39	0.81	4.33	6.67	2008
3358	9.62	52.82	6.73	17.05	0.40	1.70	11.68	2009
3247	7.48	51.45	6.76	15.04	0.35	16.27	2.65	2010
2512	6.59	38.25	14.83	26.27	0.53	8.22	5.31	2011
2713	6.21	35.18	11.44	34.62	0.71	1.65	10.19	2012
2930	5.49	37.89	11.51	35.86	0.95	1.84	6.45	2013
2656	10.12	32.81	11.38	36.15	0.59	5.01	3.95	2014
2152	21.51	25.81	21.90	22.63	0.37	4.53	3.25	2015
2384	26.20	20.33	12.46	33.29	1.71	2.93	3.08	2016
2764	21.07	26.33	4.62	39.75	4.13	1.93	2.18	2017
2272	24.66	30.38	2.98	24.71	3.13	4.66	9.47	2018
2451	34.84	28.63	3.00	16.99	2.38	4.46	9.69	2019
2637	37.87	24.89	2.85	22.34	0.81	3.12	8.12	2020
2882	15.42	37.84	8.13	24.47	1.16	6.57	6.42	المعدل

المصدر إعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة البحث باستخدام برنامج (Excel2010)

وعليه نرفض الفرضية الثانية (لدى المصارف عينة البحث سلوك الإقراض الموجه نحو التنوع في منح القروض).

ونقبل فرضية (لدى المصارف عينة البحث سلوك الإقراض الموجه نحو التركيز في منح القروض) للمصارف العراقية عينة البحث للمدة (2006-2020).

ثانياً. التحليل المالي للحجم: يشير جدول رقم (3) أدناه، الى (إجمالي الموجودات)، ومؤشر قياس (الحجم) المشار له بالرمز (S_{it}) للمصارف عينة البحث خلال سنوات البحث للمدة (2006-2020) إذ بلغ متوسط مؤشر (S_{it}) لإجمالي مدة البحث (22.19) وهي نسبة عالية نسبياً، كما إن متوسط إجمالي موجودات المصارف أكبر من (3 مليار دينار) مما قد يدل على إن المصارف مصنفة ضمن المصارف الكبيرة الحجم. في حين كانت أعلى درجة للمؤشر عام (2020) بمقدار (22.77) مشيرةً إلى زيادة حجمها الذي قد يعود الى ارتفاع قيم الموجودات البالغة (7,733,426) (مليون دينار) لذلك العام. وفي المقابل كانت أدنى درجة له عام (2006) بمقدار (20.87) مشيرةً إلى أن المصارف لا تزال محافظةً على تصنيفها ضمن المصارف الكبيرة بالرغم من انخفاض قيم الموجودات إلى (1,032,038) (مليون دينار) لذلك العام.

الجدول (3): يوضح قيم الموجودات، مؤشر قياس الحجم للمصارف عينة البحث للمدة (2006-2020)

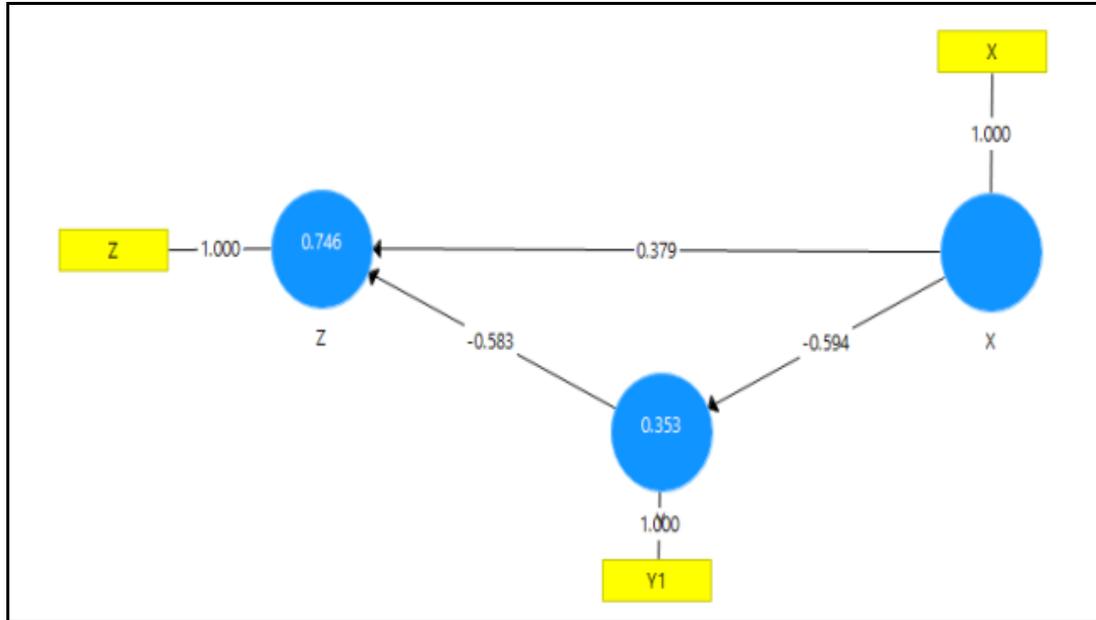
إجمالي مصارف البحث للمدة من (2006-2020)		
Sit	الموجودات (الف دينار)	السنة
	1,032,038,933	
20.87	1,161,833,902	2005-2006
21.19	1,592,933,836	2,007.00
21.54	2,269,391,305	2,008.00
21.74	2,764,703,387	2,009.00
21.95	3,414,975,629	2,010.00
22.07	3,849,004,834	2,011.00
22.47	5,745,061,124	2,012.00
22.72	7,342,192,496	2,013.00
22.70	7,229,924,072	2,014.00
22.58	6,402,314,961	2,015.00
22.51	5,979,710,870	2,016.00
22.50	5,890,122,080	2,017.00
22.53	6,111,532,037	2,018.00
22.72	7,328,608,737	2,019.00
22.77	7,733,426,061	2,020.00
22.19	4,987,715,689	المعدل

المصدر إعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة البحث باستخدام برنامج (Excel2010).

ب. التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات وتحديد علاقات الأثر بين المتغيرات: نصت الفرضية الثالثة على (لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للقدرة الإدارية للمصارف في سلوك الإقراض عبر محدد الحجم).

تكونت الفرضية الثالثة من ثلاث متغيرات واختبرت من خلال نمذجة المعادلات الهيكلية باستخدام برنامج (SmartPLS.v.3) لتحديد مسار ومقدار علاقة الأثر (المباشر، غير المباشر، الكلي) بين المتغير المستقل (القدرة الإدارية للمصارف (X) والمتغير التابع (سلوك الإقراض (Z) عبر المتغير الوسيط (الحجم (Y₁))، كما يأتي:

1. الأثر المباشر: يشير جدول رقم (4) أدناه، إلى علاقة الأثر المباشر بين القدرة الإدارية (X)، وسلوك الإقراض (Z)، والحجم (Y₁) كما هو موضح في الشكل رقم (1). فقد كان التأثير المباشر بين القدرة الإدارية (X) والحجم (Y₁) عبارة عن علاقة خطية تدل على الأثر العكسي، فعند زيادة القدرة الإدارية وحدة واحدة سينخفض الحجم بمقدار (-0.594) وحدة والعكس صحيح، فضلاً على إن القيم النسبية الحرجة (t) قد بلغت (3.689) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.746) ودالة عند 5%. بينما كان التأثير المباشر بين القدرة الإدارية (X) وسلوك الإقراض (Z) عبارة عن علاقة خطية تدل على الأثر الإيجابي، فعند زيادة القدرة الإدارية وحدة واحدة سيزداد تحسين سلوك الإقراض بمقدار (0.379) وحدة والعكس صحيح، فضلاً عن أن القيم النسبية الحرجة (t) قد بلغت (1.581) وهي أصغر من (1.746) وغير دالة معنوياً. بالمقابل كان التأثير المباشر بين الحجم (Y₁) وسلوك الإقراض (Z) عبارة عن علاقة خطية تدل على الأثر العكسي، فعند زيادة الحجم وحدة واحدة سينخفض تحسين سلوك الإقراض بمقدار (-0.583) وحدة والعكس صحيح، فضلاً على أن القيم النسبية الحرجة (t) قد بلغت (2.310) وهي أكبر من (1.746) ودالة عند 5%.



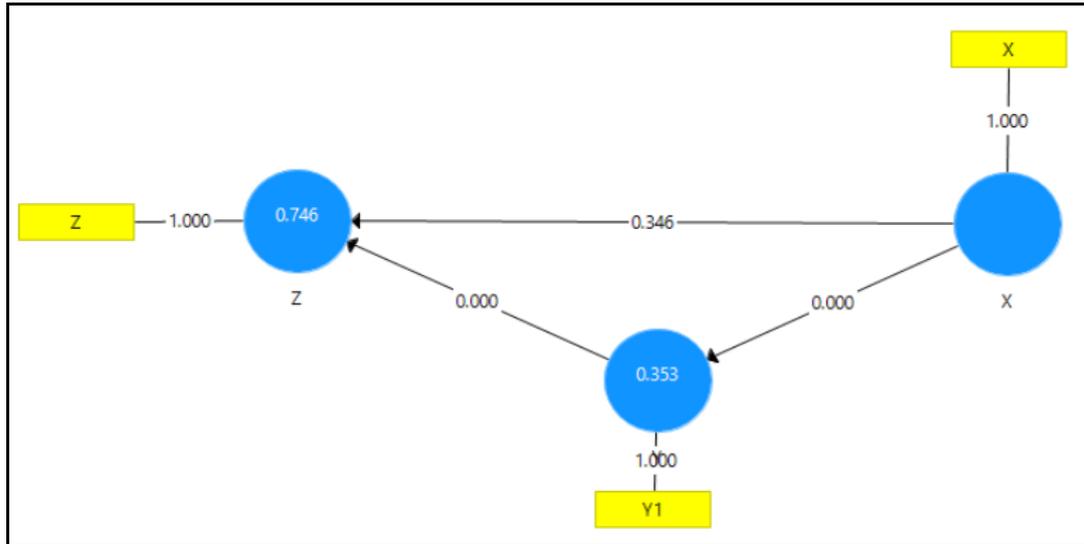
الشكل (1): يوضح مسار علاقة الأثر المباشر بين القدرة الإدارية للمصارف في عينة البحث (X) وسلوك الإقراض (Z) والحجم (Y₁)
المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (SmartPLS.v.3).

الجدول (4): يوضح قيم علاقة الأثر المباشر بين القدرة الإدارية للمصارف عينة البحث (X) وسلوك الإقراض (Z) والحجم (Y₁)

قيم المعنوية (p)	قيم الثقة الحرجة (t)	الخطأ المعياري	متوسط العينة	معامل التقدير	الأثر المباشر
0.000	3.689	0.161	-0.650	-0.594	$Y_1 \leftarrow X$
0.114	1.581	0.240	0.437	0.379	$Z \leftarrow X$
0.021	2.310	0.252	-0.519	-0.583	$Z \leftarrow Y_1$

المصدر إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج الشكل (1)

2. الأثر غير المباشر: يشير جدول رقم (5) أدناه، إلى علاقة الأثر غير المباشر بين القدرة الإدارية (X)، وسلوك الإقراض (Z)، عبر محدد الحجم (Y₁) كما هو موضح في الشكل رقم (2). فقد كان التأثير غير المباشر بين القدرة الإدارية (X) وسلوك الإقراض (Z) عبارة عن علاقة خطية تدل على الأثر الإيجابي، فعند زيادة القدرة الإدارية وحدة واحدة سيزداد تحسين سلوك الإقراض بمقدار (0.346) وحدة والعكس صحيح، فضلاً عن أن القيم النسبية الحرجة (t) قد بلغت (1.683) وهي أصغر من (1.746) وغير دالة معنوياً.



الشكل (2): يوضح مسار علاقة الأثر غير المباشر بين القدرة الإدارية للمصارف عينة البحث (X)

وسلوك الإقراض (Z) عبر محدد الحجم (Y₁)

المصدر إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (SmartPLS.v.3).

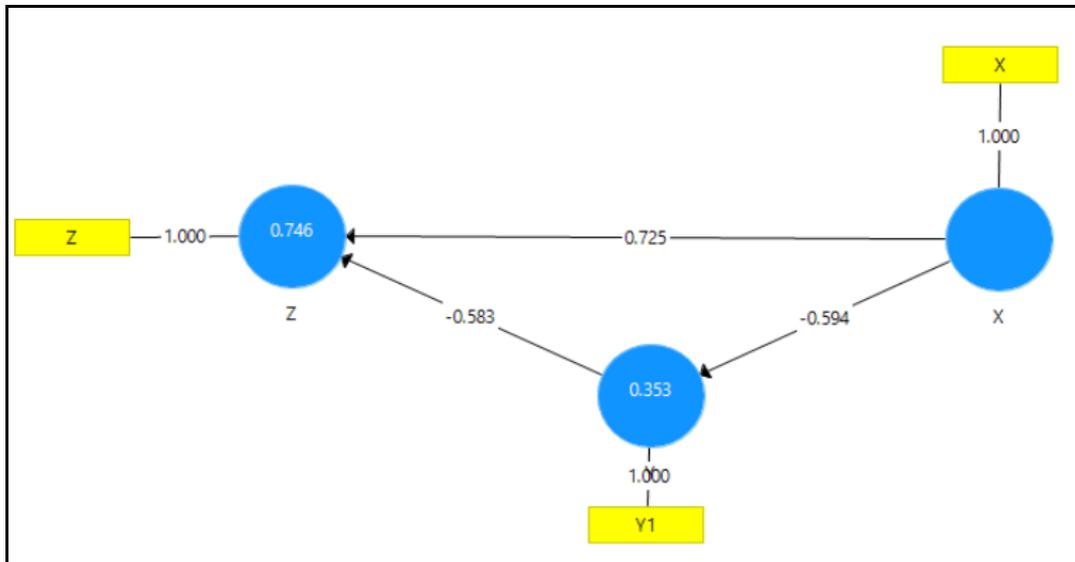
الجدول (5): يوضح قيم علاقة الأثر غير المباشر بين القدرة الإدارية للمصارف عينة البحث (X)

وسلوك الإقراض (Z) عبر محدد الحجم (Y₁)

قيم المعنوية (p)	قيم الثقة الحرجة (t)	الخطأ المعياري	متوسط العينة	معامل التقدير	الأثر الغير مباشر
-	-	-	-	-	$Y_1 \leftarrow X$
0.093	1.683	0.206	0.328	0.346	$Z \leftarrow X$
					$Z \leftarrow Y_1$

المصدر إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج الشكل (2).

3. الأثر الكلي: يشير الجدول رقم (6) أدناه، إلى علاقة الأثر الكلي بين القدرة الإدارية (X)، وسلوك الإقراض (Z)، عبر محدد الحجم (Y_1) كما هو موضح في الشكل رقم (3). فقد كان التأثير الكلي بين القدرة الإدارية (X) والحجم (Y_1) عبارة عن علاقة خطية تدل على الأثر العكسي، فعند زيادة القدرة الإدارية وحدة واحدة سينخفض الحجم بمقدار (-0.594) وحدة والعكس صحيح، فضلاً عن أن القيم النسبية الحرجة (t) قد بلغت (3.689) وهي أكبر من (1.746) ودالة عند 5%. بينما كان التأثير الكلي بين القدرة الإدارية (X) وسلوك الإقراض (Z) عبارة عن علاقة خطية تدل على الأثر الإيجابي، فعند زيادة القدرة الإدارية وحدة واحدة سيزداد تحسين سلوك الإقراض بمقدار (0.725) وحدة والعكس صحيح، فضلاً على إن القيم النسبية الحرجة (t) قد بلغت (7.435) وهي أكبر من (1.746) ودالة عند 5%. بالمقابل كان التأثير الكلي بين الحجم (Y_1) وسلوك الإقراض (Z) عبارة عن علاقة خطية تدل على الأثر العكسي، فعند زيادة الحجم وحدة واحدة سينخفض تحسين سلوك الإقراض بمقدار (-0.583) وحدة والعكس صحيح، فضلاً عن أن القيم النسبية الحرجة (t) قد بلغت (2.310) وهي أكبر من (1.746) ودالة عند 5%.



الشكل (3): يوضح مسار علاقة الأثر الكلي بين القدرة الإدارية للمصارف عينة البحث (X)

وسلوك الإقراض (Z) عبر محدد الحجم (Y_1)

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (SmartPLS.v.3).

الجدول (6): يوضح قيم علاقة الأثر الكلي بين القدرة الإدارية للمصارف عينة البحث (X) وسلوك

الإقراض (Z) عبر محدد الحجم (Y_1)

القيم المعنوية (p)	قيم الثقة الحرجة (t)	الخطأ المعياري	متوسط العينة	معامل التقدير	الأثر الكلي
0.000	3.689	0.161	-0.650	-0.594	$Y_1 \leftarrow X$
0.000	7.435	0.098	0.765	0.725	$Z \leftarrow X$
0.021	2.310	0.252	-0.519	-0.583	$Z \leftarrow Y_1$

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج الشكل (3).

4. **معامل التفسير (R^2):** بلغ معامل التفسير في الجدول (7) أدناه (0.353)، وهذا يدل على أن التغييرات في قيمة القدرة الإدارية (X) تفسر ما نسبته (35.3%) من التغييرات الحاصلة في الحجم (Y_1)، أما النسبة المتبقية والبالغة (64.7%) فتعود لتأثير متغيرات أخرى غير داخلة في إنموذج البحث. كما بلغ معامل التفسير (0.746)، وهذا يدل على أن التغييرات في قيمة القدرة الإدارية (X) تفسر ما نسبته (74.6%) من التغييرات الحاصلة في سلوك الإقراض (Z)، أما النسبة المتبقية والبالغة (25.4%) فتعود لتأثير متغيرات أخرى غير داخلة في إنموذج البحث.

الجدول (7): يوضح قيم معامل تفسير العلاقات بين متغيرات البحث

المتغير	معامل التفسير (R^2)
الحجم (Y_1)	0.353
سلوك الإقراض (Z)	0.746

المصدر إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج (SmartPLS.v.3) إلى هنا أكدت جميع النتائج السابقة على وجود تأثير كلي (مباشر وغير مباشر) للقدرة الإدارية للمصارف عينة البحث في سلوك الإقراض عبر محدد الحجم. وعليه سنقوم برفض الفرضية الثالثة (لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للقدرة الإدارية للمصارف عينة البحث في سلوك الإقراض عبر محدد الحجم) ونقبل الفرضية التي نصت على (يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للقدرة الإدارية للمصارف عينة البحث في سلوك الإقراض عبر محدد الحجم).

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. **الاستنتاجات:** تمخض عن البحث جملة من النتائج الهامة ذات محتوًا مركبًا أكاديميًا وميدانيًا كما يأتي:

1. تبين من خلال التحليل المالي إن المصارف عينة البحث تعاني من انعدام المستويات التامة للقدرة الإدارية اللازمة لتحقيق الفاعلية والكفاءة، خاصةً في السنوات الأخيرة من مدة الدراسة، لكنها اقتربت من مستوياتها التامة خلال عام (2007) بمقدار (0.6). أما عام (2008) كان العام الوحيد الذي حققت فيه المصارف عينة البحث مستويات تامة للقدرة الإدارية.
2. تبين من خلال التحليل المالي للمدخلات أن المصارف تواجه ارتفاعاً سنوياً في معدلات القروض والتكاليف، مما جعل مبلغ المدخلات في تزايد.
3. تبين من خلال التحليل المالي للمخرجات أن المصارف تواجه ارتفاعاً طفيفاً في الإيرادات مقارنةً بالمبالغ الكبيرة التي ارتفعت بها المدخلات.
4. تبين من خلال التحليل المالي أن المصارف تتوجه نحو التركيز في منح القروض على قطاعاتٍ محدودة، خاصةً قطاع (الأفراد) مقارنةً بنسب القروض الممنوحة إلى باقي القطاعات الاقتصادية وبشكلٍ متفاوت إذ شمل ذلك التركيز إجمالي مدة البحث (2006-2020).
5. تبين من خلال التحليل الإحصائي أن هناك تأثيراً ذو دلالة إحصائية للقدرة الإدارية للمصارف عينة البحث في سلوك الإقراض عبر محدد الحجم.

ثانياً. **التوصيات:** توصل البحث إلى عددٍ من التوصيات الهامة بالنسبة للقطاع المصرفي العام بشكلٍ عام وقطاع المصارف عينة البحث بشكلٍ خاص كما يأتي:

1. تشديد المصارف على دعم آليات وبرامج بناء وتطوير الخبرات الإدارية، وجذب الخبراء والمستشارين الأجانب وتسليمهم مناصب ذات أهمية في سلم الهيكل الإداري، فضلاً عن إخضاع

- رأس المال البشري قاطبةً الى كورسات تدريب مكثفة بشكلٍ دوري، لضمان رفع مستويات القدرة الإدارية المتدنية الذي لوحظ لدى المصارف عينة البحث.
2. حث المصارف على الموازنة بين عوائد ومخاطرة القروض الممنوحة، للتمكن من تخفيض مبالغ مخصص خسائر القروض إلى المستويات المقبولة، لتظفر بمستويات معتدلة من الزيادة السنوية في مبالغ القروض الممنوحة ضمن الأهداف المرسومة. مع الإشادة باستخدام اقتصاديات الحجم والنطاق وتقليل التكاليف الثابتة لضمان تدنية التكاليف قدر المستطاع، لتحجيم مستويات الزيادة السنوية في مبالغ التكاليف وحصرها ضمن النطاق المخصص لها.
3. اهتمام المصارف بتعظيم الإيرادات من خلال تنويع الخدمات المصرفية المقدمة واستحداث خدمات جديدة، أو ابتكار خدمات إضافية لنفس خطوط الإنتاج الحالية وزيادة انتشارها من خلال الهيمنة الرقمية، لضمان حصاد أوفر في مبالغ الإيرادات المتحققة مقارنة بالمبالغ المتوقعة ضمن الأهداف المرسومة.
4. توعية المصارف على انتهاج سلوكًا إقراضياً متجهًا نحو التنويع في منح القروض لعددٍ من القطاعات الاقتصادية المختلفة، لضمان تحقيق اقتصاديات الحجم والنطاق ونشر المخاطرة على أصغر حيز ممكن من الخسائر، مما يضمن التعرض النسبي الأدنى لضرر خسارة القروض.
5. وأخيرًا يتوجب على المصارف رفع مستويات القدرة الإدارية لبلوغ الحدود المعيارية المخصصة لها، لما لها من آثار إيجابية على سلوك الإقراض، وتوسيع نطاق أحجامها من خلال اقتصاديات الحجم.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

أ. التقارير والوثائق الرسمية:

1. التقارير المالية لمصرف بغداد للمدة (2006-2020).
2. التقارير المالية لمصرف الاستثمار العراقي للمدة (2006-2020).
3. التقارير المالية للمصرف الشرق الأوسط للمدة (2006-2020).
4. التقارير المالية للمصرف الأهلي العراقي للمدة (2006-2020).
5. التقارير المالية لمصرف الخليج التجاري للمدة (2006-2020).
6. التقارير المالية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار للمدة (2006-2020).
7. التقارير المالية لمصرف الشمال للتمويل والاستثمار للمدة (2006-2020).
8. التقارير المالية لمصرف المنصور للتمويل للمدة (2006-2020).

ب. الرسائل والأطاريح:

1. الشخيلي، هديل أمين إبراهيم، العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في المصارف التجارية الأردنية، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الأعمال جامعة الشرق الأوسط للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، 2012.
2. حمود، قاسم محمد، تحليل مدى تركيز وتنويع محفظة القروض باستخدام نموذج (هيرشمان-هيرفندال) وأثرهما على عائد ومخاطرة المصرف"، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء للحصول على درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، 2019.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

A. Books:

1. Cirera, Xavier & F. Maloney, William, Building and Accumulating Managerial Capabilities, Ch-5, 2017.
2. Helfat, Constance, A.Peteraf, Margary & G. Winter, Sidney, Dynamic capabilities: Understanding strategic change in organizations, Blackwell, 1st ed, 2007.
3. Howlett, Michael, Designing public policies: principles and instruments, Routledge, 2nd ed, 2019.
4. Koch, Timoty w. & Macdonald, Scott S., Bank management, 8th ed, Cengage learning, 2015.
5. Osterweil J., Leon, Millett I., Lynette & Winston D., Joan, Social security administration electronic service provision", United states of America, 2007.
6. Simpson D., Thomas, Financial markets, banking and monetary policy, 1st ed, Wiley, 2014.

B. Research and Articles:

1. Ashraf, Badar Nadeem & Shen, Yinjie, Economic policy uncertainty and banks' loan pricing", Journal of financial stability, Vol_44, No_1, 2019.
2. Batten, Jonathan & Vo, Xuan Vinh, "Determinants of bank profitability- evidence from Vietnam", Emerging markets finance and trade, Vol_55, No_6, 2019.
3. Berger N., Allen, Irresberger, Felix & Roman A., Raluca, "Bank size and household financial sentiment: Surprising evidence from university of Michigan surveys of consumers", Journal of money, credit and banking, Vol_52, No_s1, 2020.
4. Cakar, Tarik, Koker, Rasit & Narin, Muhammed Ali, Nevrotic Fuzzy-Data-Envelopment Analysis to forecast efficiency of bank branches, TEM journal, Vol_10, No_4, 2021.
5. Davis-Cooper, Gloria, Capacity building and development outcomes in two English-Caribbean countries, GSTF journal of psychology, Vol_1, No_1, 2014.
6. Demerjian, Peter, Lev, Baruch & Mcvay, Sarah, Quantifying managerial ability: A new measure and validity tests, Management science, Vol_58, No_07, 2012.
7. Helfat E., Constance & Martin A., Jeffrey, Dynamic Managerial Capabilities: Review and Assessment of Managerial Impact on Strategic Change, Journal of Management, Vol_41, No_5, 2015.
8. Hughes P., Joseph & Mester J., Loretta, who said large banks don't experience scale economies? Evidence from a risk-return-driven cost function, Journal of financial intermediation, Vol_22, No_1, 2013.
9. Kaaya, Indiael & Pastory, Dickson, Credit risk and commercial banks performance in Tunzania; A panel data analysis, Research journal of finance and accounting, Vol_4, No_16, 2013.
10. Pritchett, Lant, Woolcock, Michael & Andrews, Matt, Looking Like a State: Techniques of Persistent Failure in State Capability for Implementation, The journal of development studies, Vol_49, No_1, 2013.

11. Sakawa, Hideaki, Watanabel, Naoki, Sasaki, Hitoshi & Tanahashi, Noriko, "Bank valuation and size: Evidence from Japan, Pacific-Basin finance journal, Vol_63, No_1, 2020.
12. Thomas, Vinod, Linking Individual, Organizational, and Institutional Capacity Building to Results, World Bank Institute Capacity Development, No_19, 2006.
13. Vo, Xuan Vinh, Pham, Thi Hoang Anh, Doan, Thang Ngoc & Luu, Hiep Ngoc, Managerial ability and bank lending behavior, Finance research letters, Vol_39, No_01, 2021.
14. Yossef, Sameh & Rakha, Ahmed, Efficiency of personal and administrative skills for managerial leadership on administrative creativity at najran university, Journal of education and practice, Vol-8, No-6, 2017.

C. Reports and Periodicals:

1. Central bank of Kenya, Credit officer survey for the quarter ended, Commercial bank's, 2021.
2. Cingolani, Luciana & Fazekas, Mihaly, Administrative capacities that matter: Organisational drivers of public procurement competitiveness in 32 European countries, DIGIWHIST, 2017.
3. Gelman, Michael, Goldstein, Itay & Mackinlay, Andrew, Bank diversification and lending resiliency, 2021.
4. Pucher, Jurgen & Martinos, Haris, Administrative capacity of local and regional authorities: Opportunities and challenges for structural reforms and a more effective European economic governance, European Union, 2018.
5. Tabak, Benjamin M., Fazio, Dimas M. & Cajueiro, Daniel O., The effects of loan portfolio concentration on Brazilian bank's return and risk, Working paper series 215, 2010.